المقتطف

الجزء الاول من المجلد الثالث عشر بعد المئة

١ يونيو سنة ١٩٤٨ — ٢٣ رجب سنة ١٣٦٧

التكافل الاشتراكي

نظرية مّا في النظام الاجتماعي

٦ — موانع التكافل الاشتراكي [1]

(١) طغيان المصلحة : فردية أو جماعية (٢) التطفل (٣) جمود النظامات (٤) تفاوت قوى الحياة (٥) تنافر الاستجابات : هو استغلال الرخص القانونية بما يحلل من روابط التكافل الجماعي ، كاتخاذ وسائل النشر الحر سبيلا لمصلحة فردية أو جماعية ، قليلها مضر بناحية منها ، وطبيعة المجتمع السليم القائم على القواعد التكافلية يتطلب ما نسميه تناسق الاستجابات (٦) تكاثف سلطات بناء على استغلال السلطة الجماعية الطبيعية أو نحوها : كتكاثف سلطات الحكم وسلطات الدين على استغلال الحمية التي هي مصدر كل السلطات

طغيان المصلحة

بلغنا الآن من البحث مبلغاً نظنه كافياً لتعريف بصورة مجملة من نظريتنا في التكافل الاشتراكي ، فمكننا من الكلام في موانع ذلك التكافل . وينبغي لي أن أنبه هنا إلى أن موانع التكافل كثيرة متعددة ، لو أردنا أن نلمّ بها لاحتجنا الى فراغ كبير لا يتسع له مقام بحث موجز كبحثنا هذا . ولعلنا نقتصر على الكلام في بعض صوره الظاهرة ، وان كانت من أفعل ما يصد الجماعات عن بلوغ الطور التكافلي في حياتها الجماعية .

(١) نشرنا خمسة البحوث السابقة في اعداد ديسمبر : ١٩٤٧ ويناير وفبراير وابريل ومايو : ١٩٤٨

تكلمت من قبل في الحرية الفردية وفي المساواة الجماعية ، وأبنت أن الحرية قد تطغى على مصالح الجمعية كما أبنت أن المساواة وهم من أوهام العقل .

كتب باحث نفساني كتاباً أسماه « نهاية وهم » وقصد بذلك الدين . وما كان أجدره أن يعقب عليه بكتاب آخر يسميه « بداية وهم » قاصداً بذلك مبدأ المساواة الذي يقوم عليه كل نظام ضماني : Collectivist أو كما يسميه البعض « النظام الجماعي »

ويفسر الشيوعيون للعالم بما سموه « تحكيمية الجماهير » ، ونعني بها « دكتاتورية الجماهير » وهي عبارة غامضة المعنى إن لم تكن عارية من المعنى بتاتاً ، ولكنك تستبين معناها اذا علمت أن ما قصد بتحكيمية الجماهير Dictatorship of the Proletaria انما هو تحكيمية فردية تستذل « تحكيمية الجماهير » ، وهذه هي التحكيمية الحقيقية ، التي استعانت الى بلوغ السلطة الفردية الاستبدادية من طريق الوهم ، وهم أن هناك شيئاً يقال له تحكيمية الجماهير ، وما هي في حقيقة الواقع الا التحكيمية في تحكيمية الجماهير ، واذا كان المعنى الذي يراد به أن يستفاد من عبارة تحكيمية الجماهير ، هو أن تكون الجماهير مصدر السلطات في نظام شيوعي ، فما هو السبب في قيام دكتاتورية فردية في بلد مثل روسيا مثلاً ؟ ذلك دليل ثابت على أن تحكيمية الجماهير ليست غير وهم مفضوح .

ولا تقل بعض مظاهر الفردية ضرباً في مهامه الخيال من تلك الأشياء التي ذكرت . من ذلك القول بحق الملوك الالهي ، والقول بأن الكنائس وسلطات الدين موكلة عن الديان الأعظم في هذه الأرض ، ونزوع بعض الملوك الى الدعوى بأنهم ظلال الله في هذه الدنيا ، وجنوح كثير من أصحاب المصالح الى القول بتقسيم الأرزاق في عالم الغيب ، الى غير ذلك من سخافات العقل وسخافات الوضع .

جماع ذلك أوهام لم يقصد بها إلا تغليب منفعة ناحية من الناحيتين ، ناحية الفردية حيناً ، وناحية الجماعية حيناً آخر ، تغليباً من شأنه القضاء على كل نظام تكافلي في بناء الجمعية بالرغم من أنه النظام الطبيعي الذي ينبغي أن يقضي على كل موانعه حتى يتحقق بالعمل ، ويسمح واقعاً في كل نظامات حرة تحدد للفرد حاجاته التي لا تعد تطوره نحو الكمال وتمكنه من تنمية مواهبه الابتكارية ، وتحدد للجمعية مثل ذلك . وعلى الجملة تتولى إن النظام

الطبيعي الذي يجدر أن يكون نظاماً انسانيًّا هو نظام يقتفي فيه على مبدإ التفاضل المصطنع، القائم على مثل الأوهام التي ذكرناها ، لينسخ الطريق لمبدإ التكافل الطبيعي الذي هو نظام الكون الطبيعي في مجموعه، ونظام الحياة العاقلة الذي ينبغي أن يكون .

فكل نظام وكل قانون وكل شريعة تنتهي أغراضها الى طغيان الفرد على الجمعية أو طغيان الجمعية على الفرد، مبدأ من شأنه أن يمنع التكافل، وبالحري من شأنه أن يصد الجمعية والفرد كليهما عن التطور نحو النظام التكافلي . وبقدر ما يكون في النظام أو القانون أو الشريعة من مرونة وليونة تساير حاجات التطور الفردي والاجتماعي، يقاس مقدار صلاحية ذلك النظام أو القانون أو تلك الشريعة لحياة الافراد ولحاجات الجمعيات .

التطفل

من الظاهرات الاجتماعية التي تعاها وضخمها وأربأها وراثات الانسان القديمة، وبخاصة عصر الاقطاعات وعصر الاستبداد الفردي وعصر التحكميات ، سواء أكانت تحكميات أفراد أو تحكميات أقليات ، ظاهرة التطفل في الاجتماع .

نعم نقول إن وراثات الانسان القديمة قد نمت أسباب التطفل الاجتماعي وضخمتها وأربتها. ولكن نخطئ كل الخطأ اذا قلنا إن هذه الوراثات قد خلقت التطفل خلقاً من عدم . ذلك بأن التطفل ظاهرة حيوية لها آثارها الجلي في عالم الحياة ومن ثم يكون لها أثر في المجتمعات الاحيائية ، ولكن آثارها هذه تختلف قوة وضعفاً قياساً على ما ترث كل جماعة من تاريخها الأول. وسنحاول أن نضع تعريفاً للتطفل . ولا أدعي أنه من المستطاع وضع تعريف جامع مانع لهذه الظاهرة . وانما أحاول أن أضع تعريفاً وصفيًّا أرجو أن يجمع في تضاعيفه المعنى المستفاد من التطفل في عالم الاجتماع .

قد نقول إن الفرد السوي (ونقصد به الوحدة العضوية التي تتألف منها الجمعية) هو الذي يكفل حياته بما فيها من حاجات بقدر من الجهد يبذله بحيث ينتج من القيمة قدراً ما يقوم بهذه الكفالة أو يزيد عنها . هو الذي يستخلص من محيطه ما يقوم بحاجات حياته من الضروريات ، أو ذاك الذي يأخذ من غيره من أفراد الجمعية أجراً نقديًّا إزاء عمل يؤديه ولكن الجماعات الانسانية ، حتى البدائية منها ، ومنذ أقدم أزمان التاريخ ، قد نشأت

بطراز من الأفراد سعياً الى استخلاص حاجات حياتهم من غيرهم من أفراد الجمعية من غير أن يجبروا الجمعية جهداً يساوي من حيث القيمة ما يستهلكون . هذا الفرد هو الذي يسمى في العرف الاجتماعي طفيلياً أو متطفلاً ، تشبيهاً له بالعضويات التي تعيش متطفلة على غيرها من الأحياء .

فجمعية من الجمعيات يزيد فيها الافراد المتطفلون ، تضعف فيها رابطة التكافل ، وأخرى يقلون فيها ، تقوى فيها رابطة التكافل . فكلما كان انتاج كل فرد موازياً في القيمة لحاجاته ، كانت الموازنة بين أجزاء الجمعية أبعد عن التراوح بين الجذب والدفع والأخذ والرد . وأمكن أن يقوم بين أفرادها حالة تكافلية بعيدة عن مؤثرات التزاحم على كسوب غير مشروعة ، ولم يصبح جزء من الجمعية مطالباً ببذل جهد أزيد مما يستطيع أن يحتمل في سبيل القيام بأود الطفيليين من أفرادها .

ولم يقتصر التطفل في الجمعيات الحديثة على الأفراد ، فقد نشأ مع طغيان النظام الرأسمالي ، جماعات متطفلة اقتنصت على جهود العمال والصناع والزراع ، واتخذت من قوة القوانين والنظام تكأة لتطفلها ، ومضت تعبث ، في حدود القانون ، بالقانون وبالشرائع وبالآداب ، بل لعلهم كانوا في عالم تلك ، أول من أساء استعمال الحق القانوني الذي ما كان ليصبح قوة انشائية إلا بالتزامه حدوداً مسعينة من الترخص فيه ، لا أن يذهب إلى تلك الحدود التي قضت على كل وجه من وجوه التكافل في الجمعية .

* * *

جمود النظامات

لم يخلق الانسان من أجل السبت ، وإنما خلق السبت من أجل الانسان . هذا ما في الانجيل . والقول الحق الآن هو ان الإنسان لم يخلق من أجل النظامات المدنية ، وإنما خلقت النظامات من أجل الإنسان . وكذلك الحال في جميع ما يتعلق بالحياة الانسانية من حيث إنها حياة تطورية ارتقائية . فالقوانين والشرائع والعقائد وضروب الفلسفة بألوانها إنما خلقت ، أي خلقها العقل والطبع ، من أجل الإنسان ، ولم يخلق الإنسان من أجل هذه الأشياء .

وإنما خرج الانسان من وراثاته القديمة بنظامات رمت كلها إلى أن الإنسان خلق من أجل أن يكون عبداً لنظامات معينة ، رقيقاً لقوانين بذاتها وشرائع وآراء ، قامت كلها على فكرة أن الإنسان خلق جامد لا يتطور ولا يتبدّل ، ونظرت في العقل على أنه مبدأ الجموح في الطبيعة البشرية ، وإلى الفكر إلى إنه مبدأ الانقلاب . وإنما يجمح العقل ويرمي الفكر إلى الانقلاب احتجاجاً على قيام حالات لا تواتمها ، كالمعدة إذا اكتظت بالطعام الفاسد احتجّ القلب واحتجت الأمعاء وثارت على الحي تطالبه بأن يفرغ معدته مما فيها . فاحتجاج العقل وثورة الفكر ، إنما هي استجابات طبيعية لنشوء حالات غير طبيعية في المجتمع .

ولكن القوى التي تستفيد من استقرار حالات اجتماعية معينة ، وهي غالباً القوى التي تنتفع أكبر النفع من الحياة التطفلية الوادعة في كنف الحياة العاملة المنتجة ، تعمل دائماً على أن تركز جهدها في حماية النظامات والقوانين والشرائع ، فيصيبها الجمود ، وتخرج عن كونها أشياء خلقت من أجل الانسان في جملته ، إلى أنها أشياء خلقت لأقلية ترضى بها ، دون أكثرية كبيرة تثور عليها .

وإن جمود النظامات ولا شك عامل من أقوى العوامل عن حل رابطة التكافل ، ونذير بفسادها .

* * *

تفاوت فرص الحياة

من شأن النظام الرأسمالي الذي خرجت به المجتمعات من وراثاتها القديمة ، أن يجعل فرص الحياة بين الأفراد متفاوتة تفاوتاً كبيراً ، حتى لقد يقضي هذا التفاوت على مواهب طبيعية وكفايات نادرة ، يحول دون ظهورها وبروزها وتأثيرها في المجتمع ، عجز مالي أو اقتصادي .

وفي كل المجتمعات القائمة اليوم نظامات تجعل هذا التفاوت ضرباً من العجز يصيب المجتمعات في ثمراتها الاجتماعية ، ويعني بها الأفراد . فهي تحد من كفايات الأكثرية ، وتفسح الطريق إلى كفايات الأقلية ، في حين أن المعقول والطبيعي أن تنقلب هذه الآية ، فيقوم النظام بحيث يجعل للأكثرية فرصة إظهار ما فيها من الكفايات التي لا تتمتع بها الأقلية وحدها . بل إن طبيعة الأشياء تقضي علينا بأن نعتقد ، ومن طريق احصائي صرف ، أن الكفايات الكامنة

في أكثرية ما ، هي أكبر كمية من الكفايات الكامنة في أقلية ، مع فرض ان هذه الكفايات لا تختلف من حيث النوع والصفة .

وهذا النوع من الكسب له أثره البالغ في التأثير على الحياة التكافلية في الجمعية . ذلك بأن كل فرد في جمعية تكافلية يجب أن يمنع من الفرص قدراً يمكنه من استخدام كفاياته إلى الحد الذي يعجز عنده عن تجاوزه في الحياة .

* * *

تنافر الاستجابات وتجانسها

إذا كان لكل منبه من المنبهات الطبيعية استجابة معينة تحدث في الجسم الحي، فكذلك المجتمع ، كل منبه يصيبه ، لا بد من أن يحدث استجابة من ناحية من نواحيه . وقد تتنافر هذه الاستجابات أو تتناسق وتتجانس ، بحسب نوع المنبه واستعداد الجماعة .

على أني اعتقد ان المنبه هو الذي يكيف نوع الاستجابة . فقد يقع في كثير من الحالات ان منبهات مما قد أحدثت استجابات مخالفة تماماً لما يتوقع منها . وأخرى أحدثت استجابات لم تكن تتوقع . وهذا دليل على أن الجماعات كالأجسام يتكيف استعدادها بصور عديدة ، تعمل في الأثر الذي تخلفه المنبهات فتحدث من الاستجابات ما لا يتلاءم والأثر المنتظر منها .

هنالك شعوب تدرب ثورات خاصة لأسباب لا تتوازن والمنبهات التي أحدثتها، وشعوب أخرى استكانت وذلت وخضعت لظروف كان من السهل جداً أن تليذها تلك الشعوب وتخرج من قيودها عزيزة الجانب شامخة الأنف ، بأقل ما يتصور من مجهود . ومرت أدوار على أمم استذلتها فيها أساطير وأوهام ، هي من البطلان والضعف بحيث لا يمكن أن يكون لها أثر الى جانب أية قدرة عقلية على التفكير . فالاستجابة الى تلك الأوهام إن هي الا أثر المنبه الذي أحدثها ، أثر الاعتقاد في الغيب اعتقاداً قائماً على ان للغيب الأثر الأول في حالات هذه الحياة .

كذلك نجد أن لكل فرصة من فرص الحياة ، وما هذه الفرص الا المنبهات التي تظهر استجاباتها في الأفراد ، سنداً يسندها من نظام أو قانون أو شريعة ، فحرية النشر مثلاً ، وهي

من دعامات الحضارة ، منه استجابته عند بعض الأفراد الانجذاب بالآراء والتضليل ونشر الخرافات والأوهام ، واستجابته عند البعض الآخر نشر النور والعرفان وتزويد الثقافات المختلفة بعواملها الناجحة . وما الحال الأولى الاّ دليلاً على تنافر الاستجابات ، وما الثانية إلاّ دليلاً على تجانسها .

وما تجانس الاستجابات الاّ الدليل الأوفى على أن الجمعية فيها من قدرة التكافل قدراً يقضي على تنافرها ، والعكس بالعكس . وعلى هذا يقضي التكافل بأن يقوم النظام بحيث تمحى منه كل الاستجابات المتنافرة لتظل عقدة التكافل قائمة على أساس من تجانس الاستجابات .

* * *

تكاتف السلطات

من موانع التكافل الاشتراكيّ أن تتكاتف سلطتان أو أكثر على الاحتفاظ بحالة معينة ، تطوّرها مضرّ بمصالح هذه السلطات . ففي كثير من حقب التاريخ تضافرت سلطات الحكم وسلطات الدين على قمع الحرية وكبت الفكر . حدث ذلك في مصر القديمة وروما ، وحدث في الأعصر الحديثة في فرنسا ، وظهرت آثاره جلية واضحة في ثورة الفلاحين في المانيا .

وفي حقب أخرى تنافرت مصالح أهل الحكم ومصالح أهل الدين ، فكانت النتيجة أن عمد أهل الدين الى تضليل الجماهير حتى تظل حصينة لينة في أيديهم ويتم خضوعها لهم ، فيتخذون منها أداة لمقاومة طغيان أهل الحكم .

* * *

وهكذا نرى أن الأسباب والحالات التي تمنع من التكافل الاشتراكي في المجتمع كثيرة متعددة ، وهي تستحق أن تكون موضع درس مسهب سنفرغ له عند ما يتم درسنا لهذه النظرية .

اسماعيل مظهر